**قراءة في كتاب "حسن الرفاعي حارس الجمهورية".**

كتاب في 545 صفحة صدر عن دار سائر المشرق –بيروت - ،قام بتنسيقه كل من الاساتذة أحمد عياش، جوزف باسيل وحسان الرفاعي.ان من يقرأ هذا الكتاب،يضع نفسه أمام تحدٍ غير مسبوق،كائناً من كان سياسياً، قانونياً، وطنياً، طائفياً.وذلك عندما يتعرف على مواقف وآراء هذه القامة الوطنية القانونية، حسن الرفاعي.

بداية قرّرت أن ابدأ من حيث انتهى الكتاب في الصفحة 545 بعبارة "انتهت الكتابة ولن تنتهي السيرة". لأنها فعلاً سيرة على مستوى عالٍ في كل المجالات،وكم كنت أتمنى على منسقي هذا التراث الخاص بالعلامة حسن الرفاعي،أن يعتمدوا عنواناً آخر استخلصته من فصوله الوازنة هو "**حسن الرفاعي حارس مبادىء الجمهورية وقيم الوطنية**" مع تقديرنا لإقتباسهم العنوان الحالي من التقديم الذي خطّه البروفسير **جوزاف مايلا** للكتاب المذكور.لأن مبادىء النظام الجمهوري متجذرة كما القيم الوطنية في أعماق أعماقه.

انا لم أكن غريباً عما يُجسد هذا العالم القانوني من رجاحة في فكره القانوني،وعن جرأته في قوله كلمة الحق،دون محاباة أو خوف.إذ ان تجربتي الأولى معه كانت عند مناقشتي رسالة الماستر في القانون الدستوري عام 1998 حيث تقدم الحاضرين التي غصّت بهم قاعة المناقشة في كلية الحقوق – الصنائع - ،يومها شعر هذا الكبير أن أحد الاساتذة المناقشين قد خرج عن أصول المناقشة،ولاحظ تحملي للأمر، لأنه لم يكن لدي خيار آخر،لكن الله أوقع هذا المناقش من حيث لا يدري، عندما توجه اليه بالقول "ان الطالب قد أخطأ في رأيه الدستوري هذا،اليس كذلك يا مرجعنا الدستوري". وكان الجواب المدوي:"كلا الطالب على حق فيما يقوله..".هذه الواقعة أحببت أن أدونها كإضافة على السيرة التي دخل في تفاصيلها الكتاب.فمن أين أبدأ ؟ أمن التربية البيتية التي تنشّأَ عليها حيث أنصاع الى قرار المرحوم والده وهو طفل صغير،بالعودة تحت جناح الظلام والبرد لكي يدفع ثمن ما أشتراه من الدكنجي في بلدته! أم من صفعه للشابة الفرنسية التي سمعها تقول لرفيقه على مقعد الدراسة بأن اللبنانين قذرونSalauds،حيث كلّفَه هذا التصرف، يومها رسوب قصدي في السنة الأولى حقوق في الجامعة اليسوعية خريف 1944 وإضطراره للأنتقال الى كلية الحقوق في جامعة دمشق،لينال منها شهادة الحقوق.إن متابعة سيرته لاحقاً تؤكد على هذه القامة الوطنية التي لا تساوم على تمسكه بلبنان،فمن وصفه لإتفاق القاهرة "بالمشؤوم" الى رفضه اتفاق 17 أيار،الى قراءته معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق مع سوريا "بنفسٍ إستقلالي".الى توجسه من اللامركزية الادارية من أن تؤدي للتقسيم،وهو الضنين على كل شبر من أرض لبنان.أما عن تعاطيه الكبير مع القامات السياسية من رؤوساء جمهورية (شمعون – شهاب – فرنجية – سركيس – الجميل – الهراوي) فحدّث ولا حرج،ألم يصنفه الرئيس فرنجيه من أنه من أفضل الوزراء الذين تعامل معهم وأصعبهم،ورغم المواقف التي كان يتمسك بها،معارضاً لرأي الرئيس فرنجية،نشأت بينهما صداقة قوية،فبعد قرائتي لعلاقته مع الرئيس،استحضرت في ذاكرتي مشهد إنحنائَة الوزير الرفاعي، أمام نعش الرئيس فرنجيه،في وداعه الأخير،كم أظهرت يومها مدى حب وتقدير الرفاعي للراحل الكبير.كذلك تعاطيه مع رؤوساء الحكومات (كرامي – سلام – الحص – الحريري – كرامي).ومع رؤوساء المجلس النيابي (حماده – الأسعد – الحسيني – بري)، ألم يمتنع عن مصافحة الرئيس الأسعد في القصر الجمهوري في استقبال عيد الاستقلال،رداً على عدم مصافحة الأسعد له في وداع الرئيس فرنجية في المطار،على خلفية عدم قبوله دعوة الأسعد على فنجان قهوة أثناء مروره في بلدته في جنوب لبنان!!! كلها مواقف كانت من الند للند،لكنها خلافات لم تفسد في الود قضية،لأنه ووفق أقواله جميعهم أبناء بيوت عريقة. هذا غيض من فيض من سيرة تُحتذى،إن في العلاقات الشخصية،أم في التمسك بالوطن،أو بالمواقف القوية التي لا تقبل التزحزح مدعوماً بتراث عميق إجتماعياً ووطنياً وقانونياً. وعلى سيرة القانون،لا بدّ لكل ضليع في القانون الدستوري والإداري من أن يقف بتهيب أمام مواقفه القانونية،حيث لا نتفق معه في رأيين وردا في الصفحة 429 و444،نترك أمر مناقشتها معه،علّه يُقنعنا بتغيير موقفنا. فمواقفه القانونية كانت مقرونة بآراء لكبار الفقه الفرنسي في مجالي القانون (الاداري والدستوري)،ألم يُذكرنا برأي للعلامة الفرنسي"ليون دوغي" من انه"ليس للقانون الدستوري أي ضابط سوى حُسن نية وأمانة الرجال الذين يطبقونه".إنطلاقاً من هذا القول يمكننا أن نفهم خلفية مواقفه الدستورية لا سيما لجهة عدم مشاركته في التصويت على اتفاق الطائف،حيث أوضح هذا الكتاب في عدة صفحات تفصيلية، الأسباب الموجبة،لرفضه غالبية التعديلات التي أدخلت الى النص الدستوري،وتأييده للبعض الآخر،ولكي لا أتخم مقالتي هذه،بالمواقف الثابته له في معرض مناقشته لتعديلات الطائف،لكن على سبيل المثال مسألة إصراره على أن يبقى رئيس الجمهورية،رئيساً لمجلس الوزراء،و لا يجوز إنعقاد مجلس الوزراء من دون رئيس الجمهورية،موقفه هذا لم يكن محاباة للرئيس الماروني ولا إنتقاصاً من ابن طائفته الرئيس السني،بل تمسكاً بمبادىء النظام الجمهوري البرلماني،الذي من أسسه الدستورية ان رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية،التي يكوّنها مجلس الوزراء،ألم يقل "جوزيف مايلا" في تقديمه للكتاب "يتبدى الرفاعي رجلاً وطنياً لا يساوم مكرساً شرفه كبرلماني في احترام وظيفته وروحيتها". مع تقديري للجميع أين نحن اليوم من هذا التوصيف!! الحقيقة هناك الكثير الكثير بين دفتي هذا الكتاب الذي أتمنى على كل مؤمن بلبنان،أن يقرأه لكي يتأكد، من أن نهوض لبنان من أزماته المتكررة والتي طال أمدها،بسبب التفسير السياسي للدستور وللقوانين،بما يخدم مصلحة تلك الجهات، على حساب المصلحة الوطنية العليا لا ينقصه سوى وجود أشخاص من قامة العلامة حسن الرفاعي،يتولون الشأن السياسي والسلطة التنفيذية في هذا البلد الذي لم يعد بمقدوره تحمل شطحات أهل السياسة،مصلحة الوطن هي فوق الجميع،ألم يقل الوزير الرفاعي،أنه قَبِل بالطائف لأن المصلحة العليا للبنان تقضي بذلك.وذلك وفقاً لمقولة "العلامة ليون دوغي":[ان كان يحصل أحياناً احتكاك في مفاصل الآلة الدستورية،فمرد ذلك الى الرجال الذين يريدون التحكم بها أكثر بكثير مما هو الى "خلل" في القطع التي تتالف منها هذه الآلة،فليبق كل مكانه وليقم بواجباته وهو يفكر في المصلحة العامة للبلاد،عندها سيكون كل شيء على ما يرام".] نعم فرنسا تعرضت لأزمات دستورية،وأستطاعت الخروج من أزماتها،طِبقاً لهذا الرأي،الذي أعتنقه العلامة حسن الرفاعي.يبقى القول ان الكتاب يُلقي الضوء على سرعة بديهة هذا الرجل الكبير،فمن أمتحان "ابوياسين علي حمد جعفر" بهدف التصويت له،الى تنبهه عند الاسترسال في انتقاد عمل العسكر،لجهة انهم لا يشغلون عقولهم بل ينفذون الأوامر،وانتباهه الى تواجد ضباط سوريين(لنقل النواب بالطوافات الى القليعات) بين النواب المتحلقين حوله،ليصحح بالقول أن هذا الرأي لا ينطبق على ضباط سلاح الجو،الذين يشغلون عقولهم، أثناء التحليق،واللبيب من الإشارة يفهم...ختاماً أنصح بأن يُدرّس هذا الكتاب في كليات الحقوق والعلوم السياسية،قياساً على ما يتضمنّه من مواقف وآراء دستورية وقانونية ترتقي الى ملامسة مبادىء الأنظمة الجمهورية والقيم الوطنية.